

ملحق رقم (2) نموذج تقرير التقييم المسبق "الأساسي"

الدائرة الحكومية:	هيئة الأوراق المالية
عنوان المقترح التنظيمي:	قانون معدل لقانون الأوراق المالية لسنة 2026
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف):	Mira@jsc.gov.jo 0797374911
التاريخ:	2026/2/22
يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم المسبق الأساسي ويبين الأثار المحتملة للخيار التنظيمي. توقيع المرجع المختص:	
<p>(1) تحديد المشكلة</p> <p>(2) قم بتحديد المشكلة أو المسائل التي تبرر الإجراء / التدخل الحكومي. عدم كفاية احكام القانون النافذ لتنظيم سوق رأس المال ولمواكبة التطورات والممارسات الدولية و الحاجة الى تعديل بعض احكام القانون لتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل:</p> <p>أ- تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية . ب- تعزيز الاستقرار المالي من خلال تخفيف آثار المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها سوق رأس المال</p>	

ج- حماية المستثمرين في الأوراق المالية .

د- مراعاة الممارسات الدولية

هـ- تنفيذ مشروع رؤية التحديث الاقتصادي.

واقع الحال:

- صدر قانون الأوراق المالية النافذ بتاريخ 2017/5/16 ليحل محل القانون المؤقت رقم (76) لسنة 2002
- قامت الهيئة وبالتعاون مع البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية باعداد خارطة طريق لتطوير سوق راس المال تتضمن تعديل عدد من التشريعات وعلى راسها قانون الأوراق المالية بما يتواءم وافضل الممارسات العالمية .
- تزامن اعداد مسودة تعديل قانون الأوراق المالية متضمنا بعض الاحكام التي تم التوافق على تعديلها تنفيذا لمقترحات خارطة تطوير سوق راس المال مع خطة الحكومة لاصدار قانون البيئة الاستثمارية متضمنا فصل خاص بالأوراق المالية وفصل خاص بقانون الشركات حيث تم التوافق في حينها على عدم تضمين قانون البيئة الاستثمارية باحكام قانون الأوراق المالية بحيث يصدر بشكل مستقل.
- تم بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم اس/43262/11 تاريخ 2022/6/26 الموافقة على تشكيل لجنة من أصحاب الاختصاص برئاسة ديوان التشريع والراي و تضم في عضويتها مندوب عن كل من: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ دائرة مراقبة الشركات، البنك المركزي الاردني، ، هيئة الاوراق المالية، ووزارة الاستثمار وذلك

لتقديم مشروع قانون الأوراق المالية بما ينسجم مع تنظيم البيئة الاستثمارية وتطوير سوق رأس المال وممارسة الأعمال.

- تم بموجب الصلاحيات الممنوحة لرئيس اللجنة دعوة ممثلين عن شركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية كخبراء في مجال الأوراق المالية.

• لماذا المشكلة مهمة / حساسة؟

تخضع التشريعات المنظمة لسوق رأس المال بما فيها قانون الأوراق المالية لتقييم الجهات الدولية لضمان مواءمة التشريعات بما يعكس التطورات في الأسواق العالمية وزيادة الالتزام بالمعايير الدولية ذات العلاقة بالأسواق المالية أهمها المبادئ الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأسواق المالية كما تسعى مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي الى زيادة جاذبية السوق المالي الأردني لجذب الاستثمارات الدولية للاستثمار في السوق المالي الأردني وتطوير التشريعات المنظمة لعمل مؤسسات سوق رأس المال والمتعاملين في السوق المالي بما يتواءم مع الممارسات العالمية. علاوة على ان الأسواق المالية تتسم بسرعة التطور مقارنة بالأطر التشريعية لها التي يجب أن تواكب هذا التطور بنفس الوتيرة.

- ما هي الآثار (التبعات السلبية) الرئيسية؟ (على سبيل المثال، مالية، أو اقتصادية، أو اجتماعية/صحية، أو بيئية)
 - الأثر (1): اقتصادي:-

- تضمن مشروع القانون المعدل عددا من الاحكام ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي على السوق المالي والمتعاملين حيث تضمن استحداث تراخيص جديدة مثل صانع السوق بهدف إيجاد شركات خدمات مالية مرخصة لهذه الغاية لتوفير

السيولة على الأوراق المالية مما يزيد من مستوى الثقة لدى المستثمرين المتعاملين بالأوراق المالية.

- كما تضمن المشروع تعديل احكام صناديق الاستثمار المشترك وآلية تأسيسها والأصول التي يجوز لهذه الصناديق الاستثمار فيها مما يوفر أوجه استثمار لهذه الصناديق تعود بالنفع على مؤسسيها ومقدمي الخدمات لها والمستثمرين فيها مثل تأسيس صناديق الاستثمار العقاري وصناديق المؤشرات المتداولة التي تتيح للمستثمرين تحقيق عوائد على استثماراتهم بما ينسجم والعائد على المؤشر الذي يقوم عليه الصندوق.

- كما تضمن المشروع موائمة اصدار الأوراق المالية الحكومية مع الواقع العملي لإصدارها من خلال مدير إصدارها البنك المركزي ومن ثم تسجيلها لدى الهيئة وإيداعها لدى المركز وإدراجها لدى السوق المالية تمهيدا لتحقيق احد اهداف رؤية التحديث الاقتصادي بتنشيط سوق السندات من خلال تبادل سجلاتها مع مركز الإيداع تمهيدا لتداولها في السوق المالي بما ينعكس إيجابا على القيمة السوقية لشركة بورصة عمان.

- إضافة الى تعديل الخدمات التي تستوفي الهيئة رسوما لقاء تنظيمها تتمثل بترخيص خدمات جديدة مثل صانع السوق ومنصات التمويل الجماعي وقيد مدققي حسابات في سجل تدقيق الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وتسويق الأوراق المالية الأجنبية داخل المملكة

- كما تضمن المشروع حصر توزيع الأرباح والاستحقاقات النقدية لمالكي الأوراق المالية من خلال مركز إيداع الأوراق المالية بما ينعكس إيجابا على إيراداته وبالتالي إيرادات الخزينة إضافة الى تقليل الكلف على مالكي الأوراق المالية

للحصول على ارباحهم واستحقاقاتهم النقدية ضمن خدمات الكترونية تتواءم وتطور تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

○ الأثر (2): اجتماعي:-

- تضمن القانون المعدل عددا من الاحكام التي تعزز من الثقة في السوق المالي مما يتيح للمواطنين تنمية مدخراتهم في سوق يتمتع بآليات حماية مناسبة لتنمية اموالهم والمحافظة عليها من خلال :
- منع المحكوم عليهم او الشركات المملوكة او المسيطر عليها من قبلهم او من اقربائهم بجرائم مالية وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ان يمتلكوا مصلحة مؤثر او ان يكون لهم سيطرة في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- الزام مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة اوراقها المالية او المتداولة في السوق المالي التقيد بالتعليمات الصادرة عن المجلس المتعلقة بحقوق اقلية المساهمين قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بتحويل نوع الشركة او اندماجها او تملك كامل أسهمها
- تعزيز حماية عملاء المرخص له بإلغاء صلاحية المجلس لتحديد حالات استثنائية لحكم عدم الجواز بتوزيع الأموال والموجودات التي بحوزة المرخص له والعائدة لعملاءه على دائنيه في حال تصفيته او في حال عدم وفائه بالالتزامات المترتبة عليه.

• تحديد الفوائد التي تتقاضاها شركة الخدمات المالية او المرخص له من عملائهم بحدودها الدنيا والعليا.

• اعتبار قيام المرخص له او المعتمد ببيع الأوراق المالية او التصرف بها دون تفويض من مالكيها او دون وجود اتفاق خطي يخوله ذلك من مخالفات احكام القانون.

• إضافة حكم جديد يقضي بعدم خضوع ملكية الأوراق المالية لاحكام التقادم.

○ آثار (تبعات) أخرى، الرجاء الإضافة:

سياسي: إن عدم إقرار القانون المعدل لقانون الأوراق المالية قد يؤثر على الالتزامات الدولية للمملكة وفقاً للاتفاقيات الثنائية مع بعض الجهات الدولية مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية.

سيبراني/ أمن معلومات: إن مؤسسات سوق رأس المال تقوم بتطبيق الإطار الوطني للأمن السيبراني بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني والجهات ذات العلاقة.

• وضع السياق المرتبط بالتدخل الحكومي.

○ استراتيجية أو أهداف وطنية (الحكومة/الوزارة)

يتضمن المشروع المعدل للقانون بعض الأحكام لتطوير خدمات أو انجاز مشاريع تم تضمينها ضمن البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي 2026-2029 لإصلاح البنية المؤسسية وتعزيز الإطار التشريعي والرقابي

لسوق رأس المال مثل التحول الرقمي في دفع الأرباح والاستحقاقات النقدية لمالكي الأوراق المالية لتقديمها رقمياً والتي تدعم محور الخدمات المستقبلية والتحول الرقمي.

وتشجيع تأسيس صناديق الاستثمار المشترك والتي تدعم محور تنشيط سوق رأس المال وتوسيع المشاركة الاستثمارية

○ ملخص عن السياسات / التشريعات ذات العلاقة بالموضوع، ولماذا لا تكفي لحل المشكلة؟

قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. حيث أن هذه المنظومة التشريعية لإلم تعد تلبي أفضل الممارسات الدولية بشكل يحقق المرونة التشريعية والتحديث المستمر خاصة في القطاعات ذات التطور السريع كقطاع الأوراق المالية.

• ما هي مسببات المشكلة؟

تتلخص مسببات المشكلة بالأسباب الموجبة لإصدار التشريع وهي التالية:-

أ. إعداد مشروع لقانون الأوراق المالية بما ينسجم مع تطورات البيئة الاستثمارية وتطوير سوق رأس المال وممارسة الأعمال.

ب. تعديل اسم الهيئة ليصبح (هيئة سوق المال) ليتلاءم مع المهام المنوطة بالهيئة بموجب القانون والتشريعات الأخرى ذات العلاقة.

ج. الانسجام مع الممارسات العالمية وتحديث أهداف الهيئة بإضافة هدف جديد هو: تعزيز الاستقرار المالي من خلال تخفيف آثار المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها سوق المال.

د. تعزيز حوكمة مجلس المفوضين من خلال منع المفوض وأقربائه من التداول في السوق المالي وتملك اي اسهم/ حصص في شركات الخدمات المالية وتوفير اوضاعهم بما ينسجم مع ذلك .

هـ. توسيع قاعدة التعاون مع الهيئات الرقابية المحلية والعربية والأجنبية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المختصة في الأسواق المالية أو أي جهة مشرفة على مؤسسات مالية أخرى ذات اهتمام مشترك، والإشراف على الربط مع أسواق مالية عربية ودولية بموجب اتفاقيات خاصة تنظم ذلك.

و. الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص في إجراءات التحقيق أو التفتيش أو التدقيق على أعمال الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة على نفقة هذه الجهات، للتحقق من أي معلومات أو ظروف أو ممارسات تراها ضرورية وملائمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، ويكون قرار تحديد أتعابهم قابلاً للتنفيذ لدى دوائر التنفيذ.

ز. تبسيط إجراءات التحقيق و سماع أقوال المخالفين لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه. وإضافة تدابير جديدة للتدابير التي يحق للمجلس اتخاذها بحقهم.

ح. مراعاة حقوق اقلية المساهمين بإلزام مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة أوراقها المالية أو المتداولة في السوق المالي التقيد بالتعليمات الصادرة عن المجلس المتعلقة بحقوق أقلية المساهمين قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بتحويل نوع الشركة أو اندماجها أو تملك كامل أسهمها .

ط. تسجيل الأوراق المالية الحكومية أو المكفولة منها لدى الهيئة وإيداعها لدى المركز وإدراجها في السوق المالي وفقاً لشروط إصدارها بعد استكمال اجراءات ادارة اصدارها من قبل البنك المركزي الاردني بموجب الصلاحيات المقررة له بموجب التشريعات النافذة.

- ي. الانسجام مع الممارسات العالمية وحالات إعفاء المصدر من تقديم نشرة الإصدار وتنظيم أحكام العرض المحدود واستثناءؤه من متطلبات التسجيل ونشرة الإصدار . وتعديل أحكام عرض التملك العام بما ينسجم والممارسات الدولية الفضلى .
- ك. إضافة أنواع جديدة من الخدمات المالية الجديدة بالنص وهي: أمين الإصدار، صانع السوق. وتنظيم منصات التمويل الجماعي بالملكية.
- ل. إضافة مهام جديدة لمركز إيداع الأوراق المالية وهي: توزيع الأرباح والاستحقاقات النقدية لمالكي الأوراق المالية، وأي مهام أخرى تناط بالمركز بمقتضى قرارات يصدرها المجلس لهذه الغاية و بما ينسجم ومستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي في التحول الرقمي.
- م. تحديث الاحكام المتعلقة بصناديق وشركات الاستثمار المشترك بما يسمح بالاستثمار في الأصول التي يقرها مجلس المفوضين بما ينسجم والممارسات العالمية.
- ن. تعزيز حماية المستثمرين باضافة حكم جديد يقضى بعدم خضوع ملكية الأوراق المالية لأحكام التقادم بما ينسجم والتفسير الصادر عن ديوان التشريع والرأي سابقا بهذا الخصوص.
- س. تحقيق حماية المستثمر بحديد الفوائد التي تتقاضاها شركة الخدمات المالية أو المرخص له من عملائهم بحدودها الدنيا والعليا.

3) أهداف السياسة / التدخل الحكومي

قم بتحديد الأهداف الذكية (SMART) التي يسعى التدخل الحكومي المقترح لتحقيقها بشكل دقيق وتفصيلي (يتوجب أن تكون قابلة للقياس ومحددة بإطار زمني

• بناء على تعريف المشكلة أعلاه، قم بتحديد هدف استراتيجي واحد

○ الهدف الرئيسي:

تنظيم وتطوير سوق رأس المال بما ينسجم وأفضل الممارسات الدولية خلال عام 2026.

• بناء على ما ورد في المسببات، قم بوضع أهداف تفصيلية (من 1 الى 2) يؤدي تحقيقها الى الوصول الى الهدف الرئيسي

○ الهدف التفصيلي 1: تنظيم نشاط صانع السوق وإصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات اللازمة لذلك خلال عام 2026

○ الهدف التفصيلي 2: تنظيم نشاط منصات التمويل الجماعي بالملكية واصدار الأنظمة اللازمة لذلك خلال عام 2027

○ الهدف التفصيلي 3: تنظيم توزيع الأرباح والاستحقاقات النقدية لمالكي الأوراق المالية من خلال تعديل التعليمات الصادرة عن مركز إيداع الأوراق المالية وتجهيز البنية التقنية اللازمة لذلك.

○ الهدف التفصيلي 4: تعديل وإصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنظيم صناديق الاستثمار المشترك بأنواعها المختلفة خلال عام 2027.

○ الهدف التفصيلي 5: اصدار الأنظمة التي نص عليها مشروع القانون المعدل مثل نظام عرض التملك العام ونظام تسهيل الكفالات والتصرف بالضمانات خلال عام 2027.

(4) الحلول / البدائل التنظيمية الأولية

قم بتحديد الحلول الأولية الممكن تطبيقها مع شرح مبسط ومختصر للأثار المتوقعة

○ الحل/الخيار (1): الوضع كما هو عليه (بدون تدخل)
تم مناقشة خيار ابقاء الوضع كما هو عليه الآن وتوصل الفريق أنه يؤدي الى ما يلي:-

1- عدم التزام الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال بالمعايير الدولية الناظمة لعمل هيئات وأسواق رأس المال.

2- الحد من قدرة الهيئة في تحقيق أهدافها في حماية المستثمرين في السوق المالي ومواكبة التطورات التشريعية في الأسواق المالية الأمر الذي ينعكس سلباً على تقييم الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين الأجانب للسوق المالي وفرص الاستثمار فيه.

3- الحد من قدرة مؤسسات سوق رأس المال على تنفيذ برامجها ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

4- الحد من قدرة المملكة من الاستفادة من برنامج تمويل لدعم الموازنة يجري التفاوض عليه حالياً مع البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي .

○ الحل/الخيار (2): الاعتماد على التنظيم الذاتي للقطاع
تم مناقشة هذا الخيار وتوصل الفريق إلى أنه يعظم تضارب المصالح وضعف أكبر في الرقابة وحماية المستثمرين نتيجة التباين في مستويات الحماية وجودة الخدمات .

○ الحل/الخيار (3): اصدار القانون المعدل لقانون الأوراق المالية لكافة الأسباب التي تم ايرادها أعلاه.

○ الحل/الخيار (4):

○ حلول/خيارات أخرى، الرجاء الإضافة:

على فريق العمل القيام بمناقشة الخيارات باستعمال التحليل المنطقي ومناقشة فيما اذا كانت الخيارات مناسبة ويمكن تطبيقها بشكل أولي من أجل تحديد الخيار التنظيمي الأفضل.

5) وصف الخيار التنظيمي المقترح (خيار واحد فقط)

بناء على مخرجات النقاش لفريق العمل، قم بوصف التدخل الحكومي الأفضل، مع الأخذ بعين الاعتبار ما سيتمخض عنه عقب التنفيذ والى حين تحقيق الأهداف الموضوعية.

بناء على الجلسات النقاشية التي قام بها فريق العمل المشكل في هيئة الأوراق المالية لدراسة تقييم الأثر في الخيارات المذكورة أعلاه، فقد تم مناقشة الفوائد والقيود المحتملة والمرتبطة بكل منها وبالتالي القيام بقياس الخيارات مقابل عدة معايير بما في ذلك:-

• الغطاء التشريعي: وبحيث تم مناقشة فيما إذا كان الخيار يساهم بشكل واضح ومحدد في توفير السند القانوني الواضح والسليم واللازم لضمان الانسجام مع ممارسات الدولية.

• قابلية التطبيق:- ويعكس سهولة الخيار وتنفيذه من النواحي التشريعية والمؤسسية للوصول إلى الأهداف الموضوعية، وإسهامه بشكل كبير في وضع الاجراءات التفصيلية لتنظيم العمل.

• فعالية الخيار: في مجال الأسباب الموجبة لإصدار التشريع.

وقد خلص الفريق إلى:-

1- عدم اعتماد الخيارين الأول والثاني للأسباب الواردة أعلاه.

2- اعتماد الخيار التنظيمي رقم (3) وهو اصدار القانون المعدل لقانون الأوراق المالية للأسباب الموجبة لإصداره الوارد ذكرها أعلاه.

من هم أصحاب العلاقة الأكثر تأثراً من الخيار التنظيمي الأفضل:

- المستثمرين/ المتعاملين

<p>- الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية والمحددة ضمن أحكام القانون</p> <p>- شركة بورصة عمان، ومركز إيداع الأوراق المالية.</p> <p>- وزارة المالية.</p> <p>- وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة مراقبة الشركات.</p> <p>- البنك المركزي</p> <p>- وزارة الاستثمار</p> <p>علماً بأن هذه الجهات الرسمية ممثلة ضمن اللجنة الوطنية التي قامت بإعداد المشروع المعدل لقانون الأوراق المالية سواء بالعضوية المباشرة او باعتبارهم خبراء.</p>
<p>(6) منافع التدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل)</p> <p>قم بشرح، من الناحية النوعية، المنافع المتوقعة من تنفيذ التدخل المقترح، بالمقارنة مع الوضع الحالي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • المنافع الاقتصادية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة. 1- جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال مواكبة أفضل الممارسات الدولية وتعديل بعض الأحكام المتعلقة بصناديق الاستثمار المشترك الأمر الذي سينعكس ايجاباً على قدرة السوق على جذب هذه الاستثمارات. 2- زيادة إيرادات الخزينة من خلال رسوم قيد مدققي الحسابات ورسم التسويق لشركة أجنبية.
<ul style="list-style-type: none"> • المنافع الاجتماعية/الصحية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة.

1- تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي وقدرته على مواكبة التطورات العالمية، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي وأثره على الاستقرار الاجتماعي.

ع. حماية أموال المواطنين، من خلال عدة أحكام منها عدم إخضاع ملكية الأوراق المالية لأحكام التقادم وتحقيق حماية المستثمر بتحديد الفوائد التي تتقاضاها شركة الخدمات المالية أو المرخص له من عملائهم بحدودها الدنيا والعليا وغيرها من الأحكام.

• المنافع البيئية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة.

بالرغم من محدودية التأثير بيئياً، فإن تشجيع التحول الرقمي لبعض الخدمات، يحد من التعاملات الورقية وبما يدعم الاقتصاد الأخضر وتشجيع انشاء أنواع جديدة من صناديق الاستثمار المشترك يفتح المجال أمام ذلك أيضاً.

7) كلف التدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل)

قم بشرح، من الناحية النوعية، الكلف المتوقعة من تنفيذ التدخل المقترح، بالمقارنة مع الوضع الحالي.

الكلف الاقتصادية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستؤثر على أصحاب العلاقة.

طبيعة الكلفة: لا يترتب على اصدار مشروع القانون كلف مباشرة ذات تاثير جوهري على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة حيث جاءت التعديلات بهدف تعزيز حماية المستثمرين الا ان الكلفة الاقتصادية تتلخص بما يلي:

1. تحديد الحد الأعلى للفائدة المستوفاة من شركة الوساطة المالية المرخصة لنشاط

التمويل على الهامش بحيث تنظم حدود الفائدة الدنيا والعليا بموجب القرارات

الصادرة عن مجلس المفوضين او التعليمات المنظمة لنشاط التمويل على الهامش وان تحديد حد اعلى يقلل من إيرادات هذه الشركات من هذا النشاط بفرق النسبة المستوفاة حاليا للنسبة التي يقررها مجلس مفوضي الهيئة وقد وضع هذا الحكم في القانون كالية للتدخل في تحديد السعر في حال المبالغة في نسب الفائدة المستوفاة من المستثمرين.

2. اما بخصوص بنود الرسوم التي تم استحداثها في المشروع المتمثلة برسوم قيد مدققي الحسابات فان التعديل جاء لايجاد نص صريح في القانون لاستيفاء هذا الرسم ولن يرتب أي كلف إضافية على مدققي الحسابات كونه حكم توفيقى لا ينشئ رسما جديدا على المدققين وان الأثر المالى لهذه الرسوم في حال تعديلها سيتم في دراسة الأثر لمشروع نظام الرسوم.

3. فيما يتعلق برسم تسويق الأوراق المالية الأجنبية داخل المملكة فان التعديل جاء لايجاد نص صريح في القانون لاستيفاء هذا الرسم ولن يرتب أي كلف إضافية وان الأثر المالى لهذه الرسوم في حال تعديلها سيتم في دراسة الأثر لمشروع نظام الرسوم.

4. اما فيما يتعلق بالحكم المتعلق بتقادم الأوراق المالية واثر ذلك على وزارة المالية فان تعديل هذا الحكم له اثار إيجابية على حملة الأوراق المالية من حيث حماية حقوقهم وذو اثر اقتصادي على الاستثمارات الأجنبية إضافة الى ان الأثر المالى المترتب على وزارة المالية على هذا الحكم هو اثر مؤقت حيث يحق لحملة الأوراق المالية بالمطالبة بقيمة بالاوراق المالية المحالة لوزارة المالية لتقادمها إضافة الى الأرباح المتحققة على هذه الأوراق.

5. اما فيما يتعلق بالخدمات المالية التي تم استحداث ترخيصها والكلف المترتبة عليها فان الأثر المالي عليها مماثل للتراخيص الممنوحة للخدمات المالية القائمة وان تقييم الأثر الفعلي المالي على منح هذه التراخيص يعكسه نظام الرسوم المعدل لنظام رسوم الهيئة .

- الكلف الاجتماعية/الصحية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستؤثر على أصحاب العلاقة.
- ان طبيعة القانون ذو اثر اقتصادي مالي لممارسة أنشطة الخدمات المالية وإصدار الأوراق المالية وإدارة إصدارها وإدارة الاستثمار بها ولا يوجد اثر اجتماعي مباشر على اصدار مشروع القانون الا ان منح تراخيص جديدة وتأسيس صناديق استثمارية ذات اهداف استثمارية متنوعة قد يؤدي إيجاد كيانات قانونية جديدة تفتح فرص تشغيل للمواطنين الأردنيين وبالتالي فانه لا يوجد اثر سلبي اجتماعي على المواطنين والمستثمرين الا انه قد يؤدي اصدار القانون المعدل الى تحسين فرص التشغيل وان كان الأثر في نطاق محدود جدا في ظل تنافسية القطاع وازضافة هذه الخدمات الى كيانات قائمة .
- اما من الناحية الصحية فلا يوجد اثر صحي على اصدار القانون المعدل لطبيعة القانون ونطاق اختصاصه كما تم ذكره انفا.

• الكلف البيئية المتوقعة (تحليل نوعي) مع تحديد الأدلة وكيف ستؤثر على أصحاب العلاقة.

ان طبيعة القانون ذو اثر اقتصادي مالي لممارسة أنشطة الخدمات المالية وإصدار الأوراق المالية وإدارة إصدارها وإدارة الاستثمار بها ولا يوجد اثر بيئي على اصدار مشروع القانون

(8) الكلفة الاقتصادية للتدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل) بالنسبة لكلف الامتثال التي ستتحقق على قطاع الأعمال، وبالنسبة للكلف المالية المتوقعة على الموازنة العامة / خزينة الدولة، قم بإجراء تقييم كمي (الكلفة المالية) قدر الإمكان.

3- ما هي الكلف المباشرة التي ستتحقق من التدخل الحكومي على قطاع الأعمال؟ ان الاحكام المعدلة في مشروع القانون لا يرتب كلف مباشرة على الموازنة العامة او خزينة الدولة لهيئة الأوراق المالية حيث تمارس الهيئة أنشطة الرقابة على الخدمات المالية الجديدة ضمن أنشطتها الرقابية الاعتيادية على الخدمات المالية الأخرى باستثناء:

- ترخيص منصات التمويل الجماعي بالملكية يتطلب استحداث نظام للرقابة على هذه المنصات ولا يوجد كلفة تقديرية حيث ان هذا نشاط مستحدث.
- استحداث نشاط صانع السوق يتطلب نظام رقابة لدى بورصة عمان بكلفة تقديرية من قبل بورصة عمان بحوالي (400) الف دينار.
- استحداث سجل توزيع مركزي للاستحقاقات النقدية ونظام إدارة الدين لدى مركز الإيداع بكلفة اجمالية تقديرية (450) الف دينار.

- هل توجد فئات محددة من أصحاب المصلحة ستتأثر بشكل أكبر/غير متكافئ من التدخل الحكومي؟ لماذا؟

لا يوجد

- ما هي الكلف المترتبة على خزانة الدولة / الموازنة الخاصة بالدائرة الحكومية المتعلقة بتطبيق الخيار التنظيمي الأفضل؟
كما تم بيانه في البند 3/8 أعلاه

(9) الرصد والمتابعة

- قم باختصار بشرح آلية التطبيق المقترحة، وتحديد مؤشرات الأداء المتوافرة لقياس الالتزام والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الموضوعية.
 - بالقدر الممكن، قم بالإشارة إلى الجهة التي يتوجب عليها جمع ورصد ومتابعة البيانات والإبلاغ عنها، ومتى.
- سيتم جمع وقياس المؤشرات من قبل المديرية المعنية في هيئة الأوراق المالية ورصد ومتابعة أي ملاحظات واستفسارات على القانون كما تم إشراك الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة والمعنيين بتطبيق القانون إلى جانب هيئة الأوراق المالية وهم مركز الإيداع وبورصة عمان في اللجنة الموسعة لإعداد مشروع القانون والأخذ بملاحظاتهم حول القانون، ويمكن قياس المؤشرات من خلال ما يلي:-

1. مؤشرات تنظيمية وتشريعية: من خلال قياس إصدار الأنظمة و/أو التعليمات اللازمة أو تعديلها بما يتوافق مع التعديلات على القانون وسيقوم بذلك القسم المعني في هيئة الأوراق المالية.

2. مؤشرات تطوير السوق والسيولة: من خلال قياس عدد صناع السوق المرخصين وحجم التداول السنوي وعدد صناديق الاستثمار الجديدة ونسبة تداول السندات الحكومية في السوق، وسيكون القياس بشكل سنوي، وسيقوم بذلك القسم المعني في هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع بورصة عمان في قياس حجم التداول السنوي، وبالتعاون مع مركز إيداع الأوراق المالية والبنك المركزي ووزارة المالية فيما يتعلق بنسبة تداول السندات الحكومية في السوق.
3. مؤشرات حماية المستثمر: وذلك من خلال قياس عدد الشكاوى المتعلقة بالأوراق المالية، وزمن معالجة الشكاوى، ونسبة الامتثال فيما يتعلق بفصل أموال العملاء، وسيكون القياس بشكل ربعي، وسيقوم بذلك القسم المعني في هيئة الأوراق المالية.
4. مؤشرات التحول الرقمي: قياس نسبة توزيع الأرباح إلكترونياً عبر مركز إيداع الأوراق المالية، وسيكون القياس بشكل سنوي، وسيقوم بذلك القسم المعني في هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع مركز إيداع الأوراق المالية.

(10) التشاور مع أصحاب المصلحة

قم بوصف عمليات التشاور التي قمتم بإجرائها أو تخططون لإجرائها.

- ما هي أساليب التشاور التي قمتم باستخدامها أو ستستخدمونها (على سبيل المثال، الكترونية، جلسة استماع عامة، مجموعات التركيز، وغيرها)؟
- بموجب كتاب عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي رقم (دت/1/1/ق/14) تاريخ 2022/6/20 تم تشكيل لجنة برئاسة مستشار ديوان التشريع والرأي الدكتور عبد الرحمن الذنيبات وعضوية ممثلين عن كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي،

وزارة المالية ، ووزارة الصناعة والتجارة / دائرة مراقبة الشركات، والبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية، ووزارة الاستثمار، لتقديم مشروع قانون قانون للأوراق المالية بما ينسجم مع البيئة الاستثمارية وتطوير سوق رأس المال وممارسة الاعمال.

وتم الاطلاع على المقترحات المطلوبة والتي تتطلب تقديم اعداد مشروع لقانون الاوراق المالية ينسجم مع تنظيم البيئة الاستثمارية وتطوير سوق رأس المال وممارسة الاعمال، تم التوافق على اجراء تعديلات على القانون النافذ واعداد مسودة مشروع قانون معدل لقانون الاوراق المالية .

ثم تقدم ممثلو هيئة الأوراق المالية بمقترحات لتعديل لقانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 من واقع عمل الهيئة ومن مخرجات تعديل القانون وفق مقترحات فريق البنك الاوروبي لاعادة الاعمار، والتنمية وكانت هذه المقترحات نواة لعمل اللجنة.

وتم دعوة ممثلين عن شركة بورصة عمان ومركز ايداع الأوراق المالية لحضور اجتماعات اللجنة للمشاركة في مناقشة النصوص المتعلقة بعمل البورصة وتقديم مقترحات حول مسودة المشروع.

وتم عرض مسودة مشروع القانون المعدل والمعد من اللجنة الوطنية على البنك الدولي من قبل هيئة الاوراق المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي حيث تم

إبداء بعض الملاحظات وتم عكسها على المقترح بعد دراستها وإعادة عرضها على اللجنة الوطنية لاستكمال اعداد مشروع القانون المعدل.

انتهاء باعداد مقترح لمشروع قانون معدل لقانون الاوراق المالية رقم (18) لسنة 2017

• متى تم التشاور أو متى سيتم فتح باب التشاور؟

• بدأ التشاور منذ تاريخ تشكيل اللجنة ب 2022/6/20

وقد سبقه تشاور مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية عند إعداد خارطة طريق تطوير سوق رأس المال وتم عرض مسودة مشروع القانون المعدل والمعد من اللجنة الوطنية على البنك الدولي من قبل هيئة الاوراق المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي حيث تم إبداء بعض الملاحظات وتم عكسها بعضها على المشروع المقترح بعد دراستها .

• من هي الجهات التي سيتم التشاور معها / قمتم بالتشاور معها؟

البنك الدولي

البنك الأوروبي لاعادة الإعمار والتنمية

ديوان التشريع والرأي

البنك المركزي الاردني

وزارة المالية وشركة إدارة المساهمات الحكومية

وزارة الاستثمار

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الصناعة والتجارة/ مراقبة الشركات

مركز إيداع الأوراق المالية

شركة بورصة عمان

• ما هي الأسئلة المحددة التي تم طرحها أو سيتم طرحها خلال عملية التشاور؟

تم التشاور في كل مادة معدلة ضمن أحكام القانون والنقاش حولها والتصويت عليها وصولاً للنص النهائي الذي تم اعتماده ضمن محضر اجتماع اللجنة المرفق

[في حال تم عقد عملية التشاور] قم بتلخيص الملاحظات والردود الرئيسية المستلمة من الجمهور وأصحاب العلاقة

مرفق محضر اجتماع اللجنة المتضمن الأحكام التي تم التوافق عليها من قبل كافة أعضاء اللجنة وبيان رأي وزارة المالية فيما يتعلق بتقديم الأوراق المالية.

• ما هي النقاط التي تم الأخذ بها / ولماذا؟

تم التصويت على كافة أحكام المواد المعدلة في القانون وصولاً للنص النهائي الذي تم اعتماده ضمن محضر اجتماع اللجنة المرفق حيث تعتبر المواد التي اضافتها للمشروع إضافة لقانون الأوراق المالية ليكون أكثر انسجاماً مع الواقع العملي وأفضل الممارسات العالمية

• ما هي النقاط / الردود التي لم يتم الأخذ بها، مع تحديد لماذا لم يتم الأخذ بها

تم مراعاة الاخذ بملاحظات جميع أعضاء اللجنة الا ان عضوي وزارة المالية وشركة إدارة المساهمات الحكومية اوردا تحفظهما على المادة المنظمة لعدم إخضاع ملكية الأوراق المالية لأحكام التقادم علماً أن هذه المادة قد جاءت استناداً لرأي قانوني صادر عن ديوان التشريع والرأي (مرفق تحفظ وزارة المالية ورأي ديوان التشريع والرأي) في حين توافق باقي أعضاء اللجنة على إضافة هذا الحكم كون ان ملكية الأوراق المالية يجب ان لا تتقادم شأنها شان ملكية أي اصل اخر مثل العقارات والمركبات وان الإبقاء على هذا الحكم يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية وخصوصا الاستثمارات طويلة الاجل التي تستهدف توزيعات الأرباح النقدية والاحتفاظ بالاصل المدر لها.

رئيس لجنة تقييم الأثر

ميرا تيم